

المصدر :

التاريخ :

■ حول الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي

تأملات حول الوفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الخاص بإعلان مبادئ الحكم الذاتي الانتقالي

طاهر حمدي كنعان

مفكر عربي، عضو مجلس أمناء
مركز دراسات الوحدة العربية،
وزير تخطيط سابق في الأردن

مقدمة

ليس من المبالغة وصف الوفاق الفلسطيني - الاسرائيلي بأنه زلزال سياسي. وشأن مثل هذا الحدث - الزلزال الكبير أن يؤدي إلى تغييرات كبيرة في التضاريس السياسية للمنطقة العربية، وإلى انهيارات في بنائها وتكويناتها. وقد ينتج منه أيضاً طمي بركاني يصلح لزراعة نباتات جديدة، وقد تتحرك جبال من مكانها مفسحة في المجال لسهول واسعة يمكن أن يقوم عليها عمران جديد ما كان قبل ذلك في الإمكان. لكن الغبار الكثيف الذي خلفه هذا الزلزال لا يتيح حتى الآن تبين جميع الأبعاد والمضاعفات التي أسفر وسيسفر عنها، وهي بالتأكيد كبيرة وعديدة بحيث لا نكاد نحصى حتى بعض عناوينها البارزة. وإلى أن ينجلي الغبار، من المفيد مراجعة معالم المسار الذي قاد بالأرض العربية إلى هذا الزلزال.

- ١ -

ويمكن تأريخ بدء المسار بغدوان الحركة الصهيونية على الأرض العربية، وهذه العبارة مقصودة على وجه الدقة الحرفية. فالعدوان هو على الوطن العربي بجملة شعوبه وليس على الشعب الفلسطيني بحد ذاته. وأية ذلك أن حجم الموارد المالية والعسكرية التي ما فتئت تحشد للدولة الصهيونية منذ نشأتها لم يكن يوماً بحجم الشعب الفلسطيني أو في الحدود الدنيا اللازمة لقهر هذا الشعب، بل كانت تلك الموارد باستمرار من الجسامة بحيث تكفي لقهر العرب جميعهم وإلحاق الهزائم بهم.

ودليل آخر على أن العدوان الصهيوني كان يستهدف العرب جميعهم هو التحالف الاستراتيجي بينه وبين جهود المركز الصناعي الغربي للهيمنة على مقدرات الوطن العربي والمثابرة الحثيثة على منع هذا الوطن، لا سيما في مشرقه، من التجمع في قوة ناهضة تحد من السيطرة البريطانية على الطرق إلى الهند، أو تحد في ما بعد من السيطرة الغربية على مصادر النفط. ولهذا

السبب حورب محمد علي واحتويت مصر، وحورب عرابي وقضي عليه، وتم احتواء الشريف حسين وتفكيك الولايات العربية، وحورب عبد الناصر ودعواه العربية، وللسبب ذاته مورست مناورات الذئاب (أو الثعالب) مع النظام العراقي، تارة بالترغيب وتارة بالترهيب. فكان يفدق عليه حين يحيد ببصره عن القلعة الصهيونية إلى أهداف أخرى، وكان يهرب ويلاحق حين يفكر في التصدي لتلك القلعة أو حين يشنّه بأنه يبني مقومات ذلك التصدي، إلى أن ارتبكت الأمور ارتباكاً والتبست التباساً تم معهما فقدان الوزن والتوازن، وحدث السقوط الكبير في فخ المساس بفاكهة النفط المحرمة، والبقية معروفة من سحق برعم القوة العربية في العراق بالقوة العسكرية الغازية، كما سبق وتم سحق القوة العربية في مصر بوسائل أخرى أقل عنفاً أو أكثر ليونة.

وحتى الخوف الجماهيري الغريزي من العدوان الصهيوني تم استثماره من قبل عدد من الأنظمة القطرية لتأجيل الإصلاح الديمقراطي الحقيقي بحجة التركيز على الخطر المباشر من إسرائيل، فذهلت الشعوب من شدة التحديق بهذا الخطر كما يذهل الطيبي حين يواجه وحشاً مفترساً، فتشغل قدرته على الحركة من شدة التحديق في الوحش بدل غصّ البصر والتحرك في اتجاه تفادي الخطر والسعي لبناء القوة وتجميع أسبابها.

- ٢ -

العلامة الثانية على مسار الزلزال هي فك الارتباط بين المسؤولية القومية تجاه العدوان على الأمة وبين الضحية المباشرة للعدوان وهي الشعب الفلسطيني، وتمثل ذلك في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بدعوى تولي الفلسطينيين تحرير فلسطين على غرار تولي الجزائريين تحرير الجزائر. وبذلك نفضت الدول العربية يدها من العمل المباشر لتحرير فلسطين مكتفية بـ «الدعم والمساندة» بعد أن «استلم القضية أصحابها»، علماً بأنه ما كان بإمكان الفلسطينيين هزيمة إسرائيل وهي أقوى من جميع العرب مجتمعين، وعلماً بأن مثال الجزائر هو قياس مع الفارق، لأن تحرير الجزائر لم يكن يتطلب هزيمة فرنسا بل مضايقتها بدرجة كافية حتى ترحل عن الجزائر، في حين يتطلب تحرير فلسطين إلحاق الهزيمة الناجزة المباشرة بدولة إسرائيل.

- ٣ -

وحين تأسست حركة فتح عام ١٩٦٤ أخذت تتبلور الهوية القطرية الفلسطينية بصورة متسارعة بعد أن كان التعبير القومي العربي هو التعبير الغالب على الوطنية لدى الفلسطينيين الذين اتخذوا القلم العربي للثورة العربية علماً لهم من دون تغيير أو زخرف. وبذلك أصبح الفراق شبه كامل بين الصفة القومية للصراع بما هو عربي - إسرائيلي والصفة القطرية له بما هو فلسطيني - إسرائيلي.

- ٤ -

وفي عام ١٩٦٧ انفضح مدى ابتعاد العرب عن أسباب القوة الجدية والنهضة الحقيقية، وانكشف أن تركيز دولهم القطرية على الخطر الإسرائيلي وتحديقهم فيه كان ذريعة لديمومة أنظمة هي أبعد ما تكون عن الجدية في التصدي للعدوان. فكانت تلك الهزيمة ضربة صاعقة للصفة القومية للصراع العربي - الإسرائيلي، إذ تبعها اعتراف الدول العربية المهزومة بوجود إسرائيل وحققها في الأمن القطري من خلال قبولها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومن خلال قرارات مؤتمر فاس.

منظمة التحرير الفلسطينية وحدها بقيت حاملة لواء الكفاح المسلح وحاولت بصورة ركيكة ومتعثرة أن تخلق في المنطقة النموذج الفيتنامي حيث قاد الفيتكونغ الحرب الثورية في الجزء الذي تحتله أمريكا من فيتنام مدعومين من قبل فيتنام المستقلة وحاولت المنظمة بصورة أقرب إلى الفكاكة منها إلى الجد أن تجعل من كل من عمان، ومن بيروت، كما تمت أن تجعل من دمشق، هانوي الفلسطينيين، ولكن من دون جدوى. ليس فقط من دون جدوى ولكن بنتيجة أدت إلى الفتك بالفلسطينيين في كل مرة، انتهاء بإخراج المنظمة من بيروت إلى التيه بين تونس والعراق واليمن وغيرها من بلدان التيه.

- ٦ -

لكن آخر هزائم الفلسطينيين، وهي هزيمتهم نتيجة الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كانت في الوقت ذاته هزيمة للمشروع الصهيوني، إذ تعرّفت الدولة الصهيونية، مرة ثانية، إلى حدود قوتها وحدود توسعها الجغرافي. وكانت المرة الأولى انهيار خط بارليف في سيناء. أما المرة الثالثة التي عرفت فيها تلك الدولة حدود التوسع معرفة اليقين فهي انفجار الانتفاضة الفلسطينية مع نهاية ١٩٨٧، والتي وضعت موضع الشك العميق امكانية تدجين الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من جهة، وإمكانية ترحيله (الترانسفر) من جهة أخرى.

- ٧ -

وتتالت بعد ذلك أحداث كبرى أملت على اسرائيل، مع الأحداث السابقة الذكر، أن تعيد النظر جذرياً في دورها في المنطقة وفي العالم. أهم تلك الأحداث انهيار المعسكر السوفيياتي وهامشية دور اسرائيل في حرب الخليج والضيق المالي في موازنة الولايات المتحدة، التي كان من شأنها إنهاء دعاوى اسرائيل بأنها شرطي المنطقة أو حارسها تجاه الزحف الشيوعي، أو حاملة طائرات وصواريخ في مواجهة القوة العسكرية السوفيياتية. كما كان من شأن تلك الأحداث إطلاق النذير لاسرائيل بأن عليها منذ اليوم السعي للتحول من قاعدة عسكرية تمولها الولايات المتحدة إلى دولة طبيعية مقبولة في نادي دول المنطقة، وقائمة على امكاناتها الاقتصادية الذاتية ضمن اطار التعامل الاقتصادي الطبيعي مع المنطقة ومع العالم.

- ٨ -

ولقد قامت الادارة الأمريكية بتشجيع اسرائيل على اعادة النظر المشار إليها، فكان تجاوب الأحزاب الاسرائيلية متفاوتاً. ولكن المسار انتهى ايجابياً بالوصول إلى مدريد وبدء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في السلسل المعروف.

- ٩ -

ومنذ البداية كانت هناك خمائر ضلال في مواقف الأطراف العربية ومنطلقاتها. إحدى خمائر الضلال تلك، المسألة القائلة إن العرب مستيرون نحو السلام لا مخيرون، لأن لا بديل لديهم سوى هذه المسيرة بعد أن أصبح خيار الحرب مستحيلاً حين فقد العرب القدرة على الحرب مع هزيمة

العراق وانهيار المعسكر السوفيياتي. وعلى غرار ذلك المسألة الأخرى القائلة بأن لا قوة تفاوضية لدى العرب، وما عليهم سوى القبول بما يتفضل به ويتنازل عنه الاسرائيليون.

إن الخطأ في كل من هاتين المسألتين جسيم ويقارب الخطيئة. فالقوة التفاوضية لدى العرب تتمثل في أنهم أصحاب النادي الأصليين الذين يستطيعون منح بطاقة العضوية أو حجبها. وهي بطاقة لا تقدر بثمن لأنها تعني لاسرائيل الفرق بين أن تكون دولة طبيعية مقبولة في المنطقة بهذه الصفة وقابلة للتعايش الطبيعي مع جيرانها بعلاقات تجارية واقتصادية وثقافية ومن كل نوع، تمكّنها من الاعتماد الاقتصادي على الذات والاستغناء عن المعونات الأمريكية والتبعية المترتبة عليها؛ وبين أن تبقى في المقابل، جسماً غريباً مرفوضاً، مضطرة للاعتماد على أمريكا والتبعية للمصلحة الأمريكية التي قد تفترق في مستقبل الأيام عن مصلحة اسرائيل الوطنية أو حتى تتناقض معها.

كذلك، إنه من غير الصحيح أن بديل السلام هو الحرب؛ إذ هناك بديل ثالث وهو «الاحتواء»، المتمثل في استمرار الرفض والمقاطعة من دون عنف أو حرب، وهي السياسة التي مارستها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيياتي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار هذا الاتحاد.

الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال هم فقط الذين لا بديل لهم سوى النضال بكل الوسائل لتحصيل أي قدر من الحقوق الإنسانية والسياسية قد تخرج السلطة المحتلة أو ترغمها على إعطائه لهم، وذلك على نسق مشابه لنسق نضال الملّونين في جنوب افريقيا، والذي أثبتت الأيام نجاحه ونجاحه.

- ١٠ -

الذي حصل منذ انطلاق العملية السلمية في مدريد أن اسرائيل وضعت لنفسها هدفين:

الأول، أن يكون حصولها على بطاقة العضوية لنادي المنطقة بالمجان أو بأقل ثمن ممكن، وبعيداً إلى أقصى حد عن الثمن العادل والمعقول وهو حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي العودة أو التعويض، شاملاً ضحايا قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ وضحايا عدوان ١٩٦٧.

الثاني، تغيير طبيعة النادي وإعادة تكوينه من نادي «الامة العربية» إلى نادي «الشرق الأوسط» بحيث يتكسر تفكيك المشرق العربي عن مغربه، كما يتكسر تفكيك الجزيرة العربية (وشروتها النفطية) عن الهلال الخصيب وعن وادي النيل، وبحيث يساهم انضمام تركيا وايران إلى النادي المعاد تكوينه في مزيد من الطمس والتغيب للهوية العربية.

في إطار الهدفين المذكورين، ما برحت اسرائيل وراعيها الأمريكي يضغطان للتقدم بالمحادثات المتعددة الأطراف وبمحاولات التطبيع مع أية دولة عربية تقبل بأي مظهر من مظاهر التطبيع، حتى كاد زخم المفاوضات المتعددة الأطراف يطغى أحياناً على زخم المفاوضات الثنائية الأصلية.

- ١١ -

لكن ارتباط الصراع العربي - الاسرائيلي بالقضية الفلسطينية، التي أصبح وصفها بقضية العرب الكبرى وبلب مشكلة الشرق الأوسط من المسلمات المجمع عليها، جعل التقدم في التطبيع من

دون التقدم في معالجة القضية الفلسطينية يواجه حاجزاً نفسياً صلباً يصعب على أي نظام عربي تجاوزه إلا إذا خاطر باحتمالات انفجار التطرف بين جماهيره.

- ١٢ -

وكانت إسرائيل قبل بدء المفاوضات قد اشترطت ألا تشارك المنظمة أو حتى فلسطينيون أعضاء فيها أو حتى فلسطينيون من الشتات في مسار المفاوضات. وفي ظني أن هذا كان يجب بالأحرى أن يكون شرطاً يضعه الفلسطينيون، وليس شرطاً تضعه إسرائيل، ما دام موضوع التفاوض بموجب خطابات بيكر (وزير خارجية الولايات المتحدة) لم يكن القضية الفلسطينية أو حقوق الفلسطينيين، بل موضوعها هو «ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي». كان الأحرى أن تنأى المنظمة بجانبها إلى أن يصبح موضوع المفاوضات هو القضية الأساسية والتسوية النهائية. لكن الأمر سار وفق ما تشتهي إسرائيل، وهو أن ما تضعه هي شرطاً يصبح تنازلها عنه مطلباً للطرف الآخر، ويعتبر الحصول عليه انتصاراً؛ وهكذا أصبح الاعتراف بالمنظمة وقبولها طرفاً صالحاً للتفاوض على الحكم الذاتي مطلباً فلسطينياً أساسياً، والحصول عليه انتصاراً.

- ١٣ -

وحين قدمت إسرائيل ذلك «التنازل» بادر الطرف الفلسطيني إلى قبوله بشعور المنتصر، وكرس الراعي الأمريكي هذا الشعور محتفلاً بهذه المناسبة بمهرجان جبّار على طريقة هوليوود. وشارك الفلسطيني في هذا المهرجان بحماسة وابتهاج وابتسام عريض، معترفاً بـ «حق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة، مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني»، ومقابل خطوات أولى يخطوها هذا الشعب على طريق الحكم الذاتي مبتدئاً بانتقال سلطات معينة في إطار الحكم الذاتي إلى المنظمة في غزة وأريحا.

- ١٤ -

ولا سبيل إلى أن يغير مهرجان البيت الأبيض من حقيقة الاحتفال. إنه احتفال إسرائيل بقبول حقها في الوجود من قبل ممثل الشعب الذي اغتصبت أرضه وجردته من حقوقه، واحتفالها فوق ذلك، وهو الأهم، ببداية ذوبان جليد الرفض العربي وانكسار الحاجز النفسي الذي يحول بين الأنظمة العربية والولوغ في شهوات التطبيع. هو احتفال أشبه باحتفال ماك آرثر، غازي اليابان، باستسلام قادة اليابان، وعلى رأسهم الامبراطور المتحدر من صلب الآلهة، استسلامهم بلا قيد ولا شرط، مقابل بدء الاحتلال الأمريكي بالجللاء عن تربة اليابان.

- ١٥ -

إن قبول أي شرط، أو القبول من دون شرط، ببداية زوال الاحتلال عن الضفة الغربية والقطاع، وبدء انتقال السلطات إلى الشعب الفلسطيني، هو أمر لا بد منه لطبي صفحة الاحتلال والبداية باستلام الشعب الفلسطيني مقدراته، تماماً كما كان توقيع قادة اليابان على شروط ماك آرثر ببداية خروج اليابان من ظلمات الحرب والهزيمة إلى نور البناء من جديد والذي أصبحت معه اليابان إحدى القوى العظمى في هذا العالم؛ سوى أنه ربما كان من الأفضل لو تم التوقيع في هذه المرحلة مع ممثلي الفلسطينيين تحت الاحتلال وليس مع ممثلي جميع الشعب الفلسطيني.

بيد أنه من العبث غير المجدي التخمين وإعمال الحدس في ما كان ممكناً أو لم يكن ممكناً، فلا يعرف هذا الأمر معرفة اليقين إلا من كانت يده فعلاً في النار. ما نعرفه هو إعلان المبادئ الذي يشكل إطاراً عاماً لمستقبل التفاوض ولا ينهي أو يحسم الأمور في معظم المواضيع الأساسية، بل يبقى مجالاً واسعاً لحسمها من خلال تركيب التفاصيل الدقيقة. وبهذه الصفة يحوي إعلان المبادئ عدداً من الايجابيات كما ينطوي على عدد آخر من الثغرات ومن المخاطر والمحاذير؛ ولعل أهم المخاطر بطبيعة الحال هو فشل الطرف الفلسطيني في الاستفادة من الايجابيات وتطويرها نحو الاستفادة القصوى منها.

- ١٧ -

أولى الايجابيات هي إقرار إسرائيل الصريح بكيان «الشعب الفلسطيني»، وإقرارها الضمني بشموله فلسطيني الشتات إلى جانب فلسطيني الضفة والقطاع والقدس. ففي ديباجته يشير الإعلان إلى دولة إسرائيل من جهة، وإلى «الشعب الفلسطيني» من جهة أخرى، وإلى أن كليهما «يعترفان بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة ويناضلان للحياة في تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية السلام عادة ودائمة وشاملة ووفق تاريخي من خلال العملية السياسية المتفق عليها».

وفي حين لا يتعرض الإعلان إلى تعريف الشعب الفلسطيني، ولا يفصل بشأن اجراء هذا الشعب بين المقيمين في الأرض المحتلة واللاجئين في أقطار الشتات، إلا أنه لا يجادل في وحدانية هذا الشعب ولا سيما أنه يخاطب المنظمة الممثلة تلك الوحدانية. وهو يشير إلى مواطني الضفة والقطاع كجزء من الشعب الفلسطيني في سياق الملحق الأول للإعلان الخاص بـ «أسلوب وشروط الانتخابات» للمجلس التمثيلي حريصاً على شمول «فلسطيني القدس المقيمين فيها»، والفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة والقطاع بعد ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧، شمولهم بالجسم الانتخابي الذي سيقوم بانتخاب المجلس التمثيلي.

تبقى مسؤولية المفاوض الفلسطيني وواجبه تدارك هذا الغياب الخطير لمعالجة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني التي أقرتها وكررت إقرارها الأمم المتحدة في ما يخص حق اللاجئين من هذا الشعب في العودة والتعويض، وكذلك حقهم في تقرير المصير على تراب الوطن الفلسطيني.

الايجابية الثانية هي الإقرار بالوحدة الإقليمية (الأرضية) للضفة والقطاع وأن الإطار القانوني، أو الولاية القانونية، للمجلس التمثيلي «تشمل أرض الضفة الغربية وقطاع غزة في ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية (أرضية) واحدة يتم المحافظة على تكاملها أثناء الفترة الانتقالية».

الايجابية الثالثة والأكثر أهمية وخطورة هي النص على والترتيب لتأسيس «المجلس المنتخب» الذي سيكون بدوره أساساً لـ «السلطة الفلسطينية التي ستمارس الحكم الذاتي خلال فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات تنتهي إلى تسوية دائمة مؤسسة على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨». وفي اجتهادنا أن هذا هو أهم الايجابيات، لأن مجلساً منتخباً وممثلاً لشعب من الناحيتين

يقارب المليونين عدداً وله صلاحية إصدار قوانين وتشريعات في أمورهم، وهو حجر الأساس لتشييد صرح الدولة المستقلة.

هنا أيضاً تستحق مسؤولية وواجب خطير على الفلسطينيين للنضال من أجل الولادة الصحية لهذه المؤسسة الواعدة وحمايتها من العسر والمضاغفات، وذلك بالاخلاص للقيم الديمقراطية التي تمثلها المؤسسة وللآمال العريضة المنوطة بنجاحها. كما إن مسؤولية وواجب المفاوض الفلسطيني أن يدقق في تفاصيل صلاحيات المجلس وشمولها التشريع للأرض وليس فقط للسكان، كما يوحي بذلك غموض النصوص في الإعلان.

- ١٨ -

أما الثغرات والمخاطر فهي كثيرة ومقلقة، وأهمها:

أ - عدم شمول أحكام الشرعية الدولية والحقوق الانسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الشتات، وبخاصة حق العودة، والذي يتعين على إسرائيل أن تكون في مقدمة الفاهمين والمتفهمين له.

ب - عدم النص على الحق الفلسطيني في القدس ولو من باب مبدأ ضمن اعلان المبادئ أنه موضوع سيتم التفاوض بشأنه في مرحلة الوضع الدائم.

ج - غياب الوضوح في وضع المستوطنات وأحكام عملية الاستيطان

د - غياب الوضوح في العلاقة بين هيكلية المنظمة التي ستتولى سلطات الحكم الذاتي في غزة وأريحا وبين هيكلية الديمقراطية التي تفترضها انتخابات المجلس التمثيلي وتقتضيها مبادئ الإعلان.

وبالقدر الذي غابت فيه مبادئ أساسية كان ينبغي شمولها، وبالقدر الذي أحاط الغموض بقضايا كان ينبغي جلاؤها، بتلك المقادير تتعاضد مسؤولية الفريق الفلسطيني وواجباته في استدراك غياب تلك المبادئ وجلاء ذلك الغموض بصورة ايجابية في المفاوضات المقبلة وعند ترجمة تلك المبادئ إلى تفاصيلها وآلياتها.

- ١٩ -

والآن، بعد أن كان ما كان، وبعد أن قلنا بشأنه كل ما قلناه، من غير المجدي أن نحاول حسم الخلاف في ما كان ينبغي أو كان يجب أن يستحسن... الخ، فحسم هذا الخلاف متروك للتاريخ. وقد مضت لحظة الحقيقة إلى غير رجعة، ولم يعد في الإمكان سوى التحرك إلى الأمام والسعي بل النضال من أجل التحكم والسيطرة على اللحظة الآتية. إن هذه اللحظة الآتية، لحظة المستقبل، لحبلى بإمكانات الكوارث، كما إنها حافلة بالفرص الواعدة.

أما الكوارث فأخطرها ما يلي

- حرب اهلية بين الفلسطينيين.

- انغماس باقي العرب في شهوات التطبيع قبل الحصول على ثمنه العادل الكامل.

- القضاء على إمكانات البناء الديمقراطي في فلسطين بتكرار مآسي سوء السياسة وسوء الإدارة الذي خبرناه في عمان عام ١٩٧٠، في لبنان، وفي أماكن أخرى.

وأما الفرص، فأنهها ما يلي:

- تأسيس دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين وعاصمتها في القدس،

- اتحاد فلسطين والأردن في دولة اتحادية،

- بناء متحد اقتصادي بسوق مشتركة في الشرق العربي تكون نواته الدولة الاتحادية.

- ٢٠ -

ومن الأهمية بمكان التعرف إلى العوامل الحاسمة في تفادي الكوارث وتحقيق الفرص. من تلك العوامل ما يخص أموراً يملك ناصيتها الفلسطينيون، ومنها ما يخص أموراً يملك ناصيتها الأردن والأقطار العربية الأخرى.

- ٢١ -

أما ما يخص الفلسطينيين فهو مدى نضوج وصحة تعاملهم، قيادات وجماهير، مع هذا المستجد الخطير في أوضاعهم فالمعارضون منهم، المحبطون لما تكرر فقدانهم له إلى الأبد من وطن وحقوق، هل تكون معارضتهم عامل ضغط لاحتواء وإيقاف مزيد من التنازلات، وتعظيم ما يمكن من المكتسبات، وعامل بناء للاستعاضة بالنمو العمودي، ببناء الشعب والمؤسسات والقدرة الاقتصادية، عمّا فقدناه أفقياً من أرض ومساحة، أم تكون معارضتهم عدمية مدمرة؟

والمؤيدون منهم، هل يتعصبون لما يتصورونه من إنجاز إلى درجة العمى عن ثغراته ومحاذيره، ويضيقون صدرًا بالخلاف والرأي الآخر فيستنون سنة الأنظمة العربية التي حازت سبق في الحكم الفردي والحكم القمعي، أم يتحلون بالتواضع ومعرفة قدر الذات والإقرار بأن «انجازهم، العتيد كان حصاد نضال عتيد شارك فيه جميع الفلسطينيين لتأكيد هويتهم وإثبات جدارتهم، سواء بالجهاد العنيف الذي بلغ ذروته بالانتفاضة، أو بالأداء الاقتصادي والعلمي والفني المتميز والمخلص الذي سجله الفلسطينيون في كل بلد وكل ميدان عملوا فيه، فحازوا على تقدير من العالم ومكانة في نظره لم تفز بها شعوب أكثر من الشعب الفلسطيني عدداً وأكبر ضجة.

فإذا ما تحلّى أصحاب الأمر في هذه المرحلة بالقدر المستحق من التواضع، وأيقنوا أن الوجه الحضاري والخلقي للفلسطينيين هو لا غيره المسؤول عن إيقاف التدهور والحيولة دون الضياع النهائي، ربما عملوا على الحفاظ بل والإعلاء من شأن ذلك الوجه الحضاري والخلقي بتأسيس الحكم الذاتي حالياً والدولة المستقلة مستقبلاً على قواعد من العدل والديمقراطية التعددية تكون نموذجاً يحتذى في الوطن العربي وفي العالم.

- ٢٢ -

أما ما يخص الأردن والأقطار العربية الأخرى، فهو عودة وعي الطبيعة الأصلية والحقيقية لقضية فلسطين وهي كونها مواجهة عربية لغزو كانت أهدافه ولم تنزل الحيلولة دون نشوء قوة عربية متحدة في منطقة الشرق الأوسط وطمس الهوية القومية العربية لهذه المنطقة.

فالموقف العربي المستند إلى تلك المسألة لا يملك إلا أن يكون رافضاً قبول إسرائيل كدولة طبيعية وعضو طبيعي في نادي المنطقة رفضاً عنيداً غير قابل للتعديل إلا بمقدار ما تعُدّل إسرائيل من المشروع الصهيوني وتبرهن على قبول نهائي للهوية العربية على أرض فلسطين ولعروبة القدس الشرقية، وعلى تخليها النهائي عن العبث بالهوية القومية لأقطار الشرق العربي والإصرار على تقويض النظام العربي واستبداله بنظام يحقق لها الصدارة والهيمنة.

- ٢٣ -

الموقف الأردني، بخاصة، يتميز بحساسية ودقة بالغة في تطبيقه تلك المسألة. وهذه الحساسية والدقة نابعة من الروابط العائلية والاقتصادية والمؤسسية التي توحد الشعب بين الضفتين وتجعل من فلسطين العمق الانساني والاقتصادي للأردن، ومن الأردن العمق الانساني والاقتصادي لفلسطين بل وجسر فلسطين إلى مقومات هويتها العربية وانتمائها العربي. إن التنكّر لتلك الروابط وإقامة الحواجز الاقتصادية والمؤسسية على جسور الأردن ينتهي بتكريس فلسطين ضاحية من ضواحي الاقتصاد الاسرائيلي، وقد ينتهي - لا سمح الله - بتميع الهوية العربية للفلسطينيين وإضعاف انتمائهم العربي، وبالتالي بجعل حدود العرب على خط نهر الأردن بدل أن تكون حدودهم الخط الأخضر الحاد للقطر الفلسطيني متحداً مع الأردن.

في الوقت ذاته، فإن إلغاء الحواجز عن الجسور كأمر واقع قبل تحديد دقيق لصيغ العلاقة الاقتصادية بين الكيان الفلسطيني ودولة إسرائيل، أو بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل تحديداً تشارك في صياغته السلطات الأردنية مشاركة كاملة ومنذ البداية، يفتح الباب على مصراعيه لنوال إسرائيل جائزة السلام قبل استحقاقها إيّاها.

لكل تلك الاعتبارات ولكون هذا الموضوع، موضوع صيغ العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل هو شأن أردني بقدر ما هو شأن فلسطيني، فلا مجال للخرج أو التحرّج ولا للتلكؤ والتأجيل في ما هو مطلوب، أمس قبل اليوم واليوم قبل الغد، من عمل جاد وعمل شاق لبحث التفاصيل وتدقيق الصيغ ضمن صراحة كاملة ومكاشفة كاملة بين المسؤولين الفلسطينيين والأردنيين، بصورة سابقة ومتقدمة على بحث أية تفاصيل وصيغ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو بين الأردنيين والإسرائيليين □